

البيانات الختامية لدورات انعقاد المجلس الثوري لحركة "فتح" لعام 2018

اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح 4 آذار 2018

أكد المجلس الثوري لحركة فتح، أنه يدعم الرئيس محمود عباس ورؤيته السياسية؛ ويحذر من أي محاولة للنيل من الشرعية الفلسطينية، ممثله بالرئيس محمود عباس.

وأشار المجلس خلال عقد الدورة العادية الثالثة بمقر الرئاسة في رام الله بين 1-3 الجاري بعنوان "القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين"، إلى أن إعلان الرئيس ترمب حول القدس لا يخلق أي واقع قانوني جديد، وستبقى القدس المحتلة عاصمة أبدية لدولتنا، ونجدد رفضنا لأي محاولة للانتقاص من حقنا فيها.

وأكد دعم صمود أهل القدس للحفاظ على مقدساتها المسيحية والإسلامية؛ ويتوجه بالتحية والإكبار للمدافعين عن القيامة والأقصى، ويدعو أمتنا العربية والإسلامية والمجتمع الدولي كافة لتحمل مسؤوليته إزاء المدينة المقدسة.

ودعا المجلس الثوري إلى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بأقرب وقت؛ لتجديد شرعية المؤسسة الوطنية الجامعة المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا؛ وتفعيل دوائرها ومؤسساتها وتأكيد برنامجها.

واستمع في جلسته الافتتاحية لكلمة سياسية شاملة من الرئيس محمود عباس، أكد فيها تمسك شعبنا بأرضه وحقوقه وعاصمته؛ ورفضه المطلق للإملاءات الأميركية لفرض ما يسمى بـ"صفقة العصر" والمتوافقة مع الحل الإسرائيلي، وأكد إصرار الحركة على المضي قدماً لإنجاز الوحدة الوطنية، وإنهاء الانقسام، رغم الصعوبات والمعوقات.

كما أكد على رؤيته السياسية بضرورة إيجاد آليه دوليه جديدة متعددة الأطراف للعملية السياسية، تستند للشرعية الدولية وقراراتها، وتقود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وانجاز الاستقلال الوطني بدولتنا المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتابع: لقد شكل إعلان الرئيس ترامب حول القدس في 2017/12/6، عدواناً صارخاً على شعبنا وحقوقه، وانتهاكاً للشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة، وانقلاباً على مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وخرقاً لاتفاقيات دولية وقعت في واشنطن، أو كانت هذه جزءاً منها؛ وجاء هذا الإعلان تتويجاً وتنفيذاً لقرارات جائرة اقراها الكونغرس الأميركي تجلت بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، وقطع المساعدات؛ وتبعها إجراء مماثل بحق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"؛ إضافة لامتناع الإدارة الأمريكية عن إدانة الاستعمار الاستيطاني أو الدفاع عن "حل الدولتين". كل ذلك فتح صفحة جديدة من المواجهة عنونها تخلي الإدارة الأمريكية عن مسؤولياتها المترتبة على رعايتها للعملية السياسية وعضويتها الدائمة بمجلس الأمن الدولي واصطفافها الصريح مع قوة الاحتلال وسياساتها ورويتها، والبدء بسياسة إملاءات وابتزاز لفرض الحل الإسرائيلي.

وشدد المجلس الثوري على رؤية الرئيس محمود عباس المقدمة لمجلس الأمن الدولي في 2018/2/20 لإيجاد آلية دولية جديدة تنبثق عن مؤتمر دولي يستند للشرعية الدولية، ويقود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنجاز الاستقلال بدولتنا المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران 1967.

وناقش المجلس ما آلت إليه الأوضاع على الأرض؛ جراء استتراء العدوان الاستعماري الاستيطاني، وارتقاع وتيرة مصادرة الأراضي وهدم البيوت والمدارس والمنشآت، وسن القوانين العنصرية، وتصعيد العدوان على القدس وأهلها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، والاعتقالات وتشديد الحصار على قطاع غزة.

وأكد أن تعزيز صمود المواطن على أرضه هو حجر الزاوية في مقاومة الاحتلال، وأن استعادة الوحدة وتحقيق المصالحة الوطنية هي حتمية تملئها المصلحة الوطنية العليا وبنظام سياسي واحد على قاعدة الشراكة السياسية لتجسيد دولتنا المستقلة على حدود 1967.

وشدد المجلس الثوري على أهمية دور شعبنا بالشتات كرافعه وطنية أساسية للدفاع عن حقوقنا الوطنية؛ كما ويدعو المجلس الثوري إلى توحيد المرجعيات في التعامل معها.

ودعا إلى الاهتمام بمخيمات اللجوء الفلسطينية، والعمل على تعزيز صمودها، خاصة في سوريا ولبنان.

كما دعا المجلس الثوري اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى سرعة تنفيذ قرارات المجلس المركزي في دورته الثامنة والعشرين المنعقدة في 2018/1/15.

وجدد المجلس الثوري موقف الحركة بتبني وتصعيد المقاومة الشعبية بكل المواقع ويدعو لانخراط كافة الأطر الحركية والوطنية بالتلاحم مع جماهيرنا بالتصدي للاحتلال ومستعمره، ويؤكد توجيه السياسات الحكومية لدعم متطلبات المقاومة الشعبية، خاصة في المناطق المهتدة بجدار الفصل العنصري والاستيطان، كما يدعو لسن القوانين، وتفعيل ما هو موجود منها لتحريم العمل بالمستعمرات وتداول منتوجاتها ومقاطعة البضائع الإسرائيلية؛ ويوجه التحية والإكبار للأطر الحركية والوطنية في الميدان بمواجهة الاستعمار وقطعان المستعمرين.

كما جدد موقفه لرفع الحصار الظالم عن قطاع غزة، ويوجه التحية لأهلنا الصامدين في القطاع، ولأخوتنا أبناء حركه فتح القابضين على الجمر والرافعين لراية فلسطين والحرية والأمل.

وفي مواجهة السياسة الأمريكية الجديدة، توجه المجلس الثوري لامتنا العربية جماهيراً وحكومات لتقويت الفرصة على أي محاولة لتصفية القضية الفلسطينية أو تهмиشها، والقمة العربية القادمة تمثل فرصة لتأكيد مركزية فلسطين قضية عربية أولى، والتمسك بمبادرة السلام العربية كما هي، وتوفير شبكة أمان سياسية ومالية لفلسطين.

ووجه المجلس تحية إكبار للدعم العربي الرسمي والشعبي والفلسطيني في مواجهة السياسة الأمريكية واعتدائها على شعبنا وحقوقنا، والذي يأتي عبر تحركنا الميداني بالمقاومة الشعبية؛ والسياسي والدبلوماسي والقانوني.

وقال: إن دفاعنا عن حقوقنا الوطنية الثابت يأتي منسجماً مع قرارات الشرعية الدولية في مواجهة من يحاول تقويضها، داعياً لتعزيز مكانة دولة فلسطين في المنظمات الدولية؛ بما في ذلك استمرار السعي لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ولمقاواة الاحتلال ومستعمره أمام المحاكم الدولية والمحاكم الوطنية، حيث أمكن؛ وتوفير الدعم للشكاوى الفردية لفلسطينية أمام هذه المحاكم.

ووجه المجلس الثوري التحية لأسرانا الأبطال في معتقلات الاحتلال وهم يتصدون لسياسات مصلحة السجون الإسرائيلية وسياسة القمع والعزل؛ ونخص بالذكر هنا أسيراتنا المجاهدات في سجون الاحتلال، وأسرانا الأطفال في معتقلات الاحتلال.

ودعا تلك الدول التي ما فتئت تدعو ل"حل الدولتين" لاستكمال اعترافها بدولة فلسطين إنقاذاً لهذا الحل وانتصاراً للشرعية الدولية، ولخلق حقائق سياسية لا تستطيع القوة القائمة بالاحتلال القفز عنها.

ووجه التحية للدول والمنظمات التي سارعت بتقديم الدعم للأونروا، ويعتبر أن أسباب إنشائها لا تزال قائمة حتى تتحقق عودة وتعويض اللاجئين استناداً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194، معلناً رفضه أي محاولة لشطب حق العودة وحقوق اللاجئين غير القابلة للتصرف.

وقال المجلس الثوري: إن صمود شعبنا على أرضه وفي الشتات، ووحدته والتفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجهما - هو الأساس لتحركنا الإقليمي والدولي؛ فنحن أصحاب الأرض والحق؛ وتمسكنا ودفاعنا عن وطننا تكفله كل الشرائع والقوانين والأعراف الدولية؛ ووحدة موقفنا الوطني بشقيه الشعبي والرسمي كفيل بإفشال أي محاولة لفرض حلول تنتقص من حقوقنا المشروعة.

واتخذ المجلس الثوري مجموعة من القرارات في الوضع الداخلي للحركة، من شأنها تفعيل كافة الأطر الحركية للحفاظ على ديمومة واستمرارية وحيوية الأنشطة التنظيمية والوطنية.

واختتم البيان: إننا في حركة فتح مصممون على الصمود والثبات واستمرار الحراك على كافة الصعد حتى تتحقق حقوق وأماننا شعبنا بإنهاء الاحتلال وإنجاز الاستقلال.

وبمناسبة الثامن من آذار توجه المجلس الثوري بالتحية للمرأة الفلسطينية، حارسة نارنا الدائمة - في عيدها ونضالها وثباتها وشراكتها في كل ميادين العمل والمواجهة.

بيان المجلس الثوري لحركة فتح 12 كانون الثاني 2018

وجه المجلس الثوري لحركة "فتح" تحذيراً واضحاً لحكومة الاحتلال؛ على إثر اعتقال عضو المجلس الثوري حسن فرج ظهر اليَوْم الجمعة بمدينة بيت لحم.

وجاء في تصريح صحفي للمجلس الثوري وزع على وسائل الإعلام: "إن المجلس ينظر بخطورة بالغة لاعتقال فرج وأمناء سر وأعضاء الأقاليم والمناطق التنظيمية وكوادر الحركة في استهداف واضح لحركة فتح."

وأضاف التصريح: "إن المجلس يحذر حكومة نتتياهو من اللعب بالنار عبر سياسة البطش والانتهاك التي لن تتال من عزيمة أبناء الفتح يومًا؛ بل تزيد الفتح صلابة وقوة والتصاقًا بال جماهير".

وأكد المجلس تمسكه بخيار المقاومة الشعبية الوطنية وبكل قوة وزخم كخيار كفاحي مرحلي لرفع الصوت والتعبير عن رفض الاحتلال ومقاومة مخططاته وكل قوى الشر التي تدور في فلكه، وعلى رأسها الإدارة الأميركية المعادية لتطلعات شعبنا.

وأشار إلى أن المجلس متمسك بتوجهات الرئيس محمود عباس الداعية لرفع وتيرة التحدي لكافة المخططات التي تستهدف الكيان والهوية.

وقدم المجلس الثوري لحركة "فتح" التحية للأسير القائد حسن فرج وكافة أسرى الحرية الذين يرسمون للجميع درب الحرية الذي لن نحيد عنه حتى دحر الاحتلال عن أرضنا وإطلاق سراح كافة أسرانا وأسيراننا من سجون الاحتلال.

اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح 8 كانون الثاني 2018

عقد المجلس الثوري لحركة فتح، في مقره بمدينة رام الله اليوم الإثنين، اجتماعًا تشاوريًا لأعضائه، حضره 45 عضوًا، لمناقشة التحضيرات لاجتماعات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمقرر يومي الرابع عشر والخامس عشر من الشهر الجاري، في رام الله.

وحضر الاجتماع نائب رئيس حركة فتح (محمود العالول)، وعضوا اللجنة المركزية (الحاج إسماعيل جبر)، وروحي فتوح.

وافتح الجلسة، أمين سر المجلس الثوري (ماجد الفتياي) بكلمة ترحيبية، وترحم على الشهداء، مؤكدًا ضرورة الجاهزية التنظيمية الفتاوية لكافة الخيارات المفتوحة في ظل سياسة الاحتلال الإسرائيلي.

وأدار الجلسة نائب أمين السر (فايز أبو عيطة) الذي أعطى الكلمة لنائب رئيس الحركة (محمود العالول) الذي تطرق لاجتماع المجلس المركزي وأهميته في مرحلة مفصلية ومحورية، كما وصفها.

وقال العالول: إن القيادة السياسية، وعلى رأسها الرئيس محمود عباس، تؤكد على ضرورة ترتيب البيت الداخلي والجهة الداخلية، والتسلح بإرادة شعبية تتعكس بقرارات وخطوات تتفق مع تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وعاصمتها القدس.

وجرى نقاش ومدخلات بهدف الوصول لتوصيات فتاوية ترفع للمجلس المركزي للمنظمة.

وتركز النقاش على إعادة تقييم العملية السياسية ومرجعياتها بجد حساب لربع قرن من المراوحة في ساحة المفاوضات التي لم ترتقٍ لطموحات شعبنا؛ بل استثمرت من الاحتلال لتعزيز أطماعه، ما يتطلب وقفة جدية وجذرية.

كما تم نقاش مضمون ومفهوم السلطة الفلسطينية، وضرورة تعزيز هذا المفهوم، وتغيير وتطوير وظيفة ودور السلطة الفلسطينية بما يعطي منظمة التحرير الدور الطبيعي والأوسع في التمثيل السياسي، وإعادة النظر باعتراف المنظمة بإسرائيل، وربط ذلك باعتراف إسرائيلي كامل بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني بدولته كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران 1967 والقدس الشريف عاصمة أبدية لفلسطين وحق العودة للاجئين.

وأكد الاجتماع ضرورة الاهتمام بالشتات الفلسطيني كحاضنة للنضال الوطني في الساحات العالمية.

كما تم نقاش ضرورة تبني برنامج مقاوم بأدوات كفاحية تعبر عن رفض شعبنا للاحتلال، واعتبار المقاومة الشعبية شكلاً متفقاً عليه كأداة تعبيرية للشارع الفلسطيني.

فيما تم التطرق للشارع العربي بجماهيره ومؤسساته وأحزابه المناصرة لفلسطين، واستثمار ذلك، ومد الجسور المتينة والضامنة لديمومة الإسناد والدعم لقضيتنا وشعبنا. كما تم التأكيد على التواصل مع الشارع العالمي في آسيا وأوروبا وإفريقيا وأميركا اللاتينية لحشد المناصرة .

ولم يسقط الحضور ضرورة استمرار المعركة على صعيد المحافل الدولية والأممية، عبر استمرار انتزاع قرارات أممية ذات علاقة بالاعتراف الكامل بدولة فلسطين، وإدانة دولة الاحتلال الإسرائيلي كدولة احتلال عنصري وجب مقاومته ومحاكمته على جرائمه.

وأشاد الاجتماع بمواقف الرئيس محمود عباس، على صعيد إدارة الحالة والتطورات بمواقف تمثل التعبير الحقيقي للإرادة الشعبية.

وحياّ الاجتماع الموقف النضالي المحترم للجماهير الفلسطينية عامة والجماهير التلحمية خاصة، على الوقفة المشرفة في وجه تسريب الأراضي للاحتلال من خلال البطريرك ثيوفيلوس الذي خان الأمانة؛ ولم يعد مؤهلا لقداسة المكانة التي يشغلها، ما يستوجب عزله والبدء بتعريب الكنيسة وإعطاء أبناء شعبنا العربي الحق في تقلد المناصب والارتقاء في البطريركية للروم الأرثوذكس.